أرباح «العربية للطيران» الصافية للربع الأول لتصل إلى 75 مليون درهم

الإيرادات تسجل 827 مليون درهم خلال الربع الأول بزيادة قدرها 14.5 في المئة

أعلنت «العربية للطيران»، أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن نتائجها المالية للأشهر الثلاثة الأولى من العام والمنتهية في 31 مارس 2014، والتي تعكس الأداء المالي القوي ونموذج الأعمال الناجح الذي تنتهجه الشركة الى جانب قاعدة عملائها المتنامية.

ووصل صافي أرباح «العربية للطيران» خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2014إلى 75 مليون درهم، مما يمثل زيادة قدرها 27 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2013، والتي بلغ صافي الأرباح خلالها 59 مليون درهم.

وبلغت عائدات الشركة خلال الربع الأول من العام الجاري 827 مليون درهم، بنمو نسبته 14.5في المائة مقارنة بحجم عائداتها البالغ 722 مليون درهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

كما وصل عدد المسافرين على متن طائرات «العربية للطيران» خلال الربع الأول من العام 2014 إلى1.630.000 مسافر، أي بزيادة قدرها 12في المائة مقارنة بحركة المسافرين التي سجلت 1.450.000مسافراً خلال الفترة نفسها من العام السابق. أما معدل إشغال المقاعد المرتفع – أي نسبة عدد المسافرين إلى عدد المقاعد المتوفرة – خلال هذه الفترة،فقد وصل الى81.5 في المائة.

وبهذا السياق قال الشيخ عبدالله بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة «العربية للطيران»: «سجلت «العربية للطيران» بداية مميزةلهذا العام حيث يعتبر هذا الانجاز امتدادالسجل الشركةالمميز والحافل بالنجاحات. ولا تزال استراتيجيتنا المتبعة في توسيع شبكة الوجهات وأسطول الطائرات ومراكز العمليات تحقق المزيد من الربحية وتقدم للمسافرين المرونة في السفرالجوي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وأضاف قائلاً: «نحن متفائلون للغاية حول مستقبل هذا القطاع على المدى الطويل، وتعتزم مواصلة نشر نموذج القيمة مقابل المال من خلال تقديم مجموعة من الوجهات الجديدة ونقل المزيد من المسافرين في المستقبل».

وشهد الربع الأول من عام 2014 أيضا إعلان «العربية للطيران» عن مركز عملياتها الثاني في دولة الإمارات العربية المتحدة والرابع على مستوى العالم،حيث دخلت في شراكة استراتيجية مع دائرةالطيران المدني برأس الخيمة، لتصبح بذلك الناقل الرسمي في الإمارة انطلاقاً من مطار رأس الخيمة الدولي. واستهلت «العربية للطيران» رحلاتها الجوية من مقرها الجديدفي 6 مايو الجاري وتقدم حاليا خدماتها المباشرة الى 7 وجهات انطلاقا من رأس الخيمة. وأطلقت «العربية للطيران، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2014، ثلاثة وجهات جديدة من مركز عملياتها الرئيسي في مطار الشارقة الدولي وذلكإلى القاهرة في مصر، وانطاليا في تركيا، وشيمكنت في كازاخستان. كما زادت الناقلة من عدد الرحلات التي تسيرها إلى بعض الوجهات، بما في ذلك خدمتهاإليومية بين الشارقة والدوحة، بالإضافة إلى افتتاح عدد من مراكز المبيعات في الدول المجاورة.

طيران العربية يشهد ارتفاع حركة المسافرين بنسبة 12 في المئة

«جنيسيس» الجديدة.. أول سيارة سيدان «خلفية الدفع» تحصل على أعلى معدّلات السلامة

تتابع سيارة السيدان «جنيسيس» «Genesis» الجديدة كلياً من «هيونداي» «Hyundai»، والتي تم إطلاقها مؤخراً، ريادتها لقطاعها حيث أصبحت السيارة خلفية الدفع الأولى والوحيدة ضمن فئتها التي تحصل على التقدير الأعلى من «معهد التأمين للسلامة على الطرقات السريعةفي اميركا الشمالية» «North American Insurance Institute for Highway Safety»، وتكسب لقب «أفضل اختيار من ناحية السلامة لعام2014» «TOP SAFETY PICK+ 2014» عندما تكونمجهّزة بالنظام الاختياري لمنع التصادم الأمامي. كما أن «جنيسيس» الجديدة كلياً هي أول سيارة سيدان فاخرة خلفية الدفع التي تحصل على تصنيف جيد «Good» في اختبارات التصادمالجانبي الأمامي الصغير.

قد تم إطلاق «جنيسيس» الجديدة كلياً في أفريقيا والشرق الأوسط شهر أبريل الماضي، وهي أول سيارة «هيونداي» تستفيد من مفهوم «التصميم السائلي 2.0» الذي تعتمده العلامة التجارية، بينما تتمتّع أيضاً بمزيد من التعزيزات الأساسية من ناحية أداء القيادة والتقنيات الحديثة المتطوّرة مثل ميزة «الغطاء الذكي لصندوق الأمتعة» «Smart TrucK»، العرض العلوي للمعلومات أمام السائق «Head-Up Display» وغيرها من خصائص السلامة الهامّة مثل «نظام الكبح الأوتوماتيكي في الحالات الطارئة» «Automatic Emergency Braking» الجديد كلياً.

ويقوم «معهد التأمين للسلامة على الطرقات السريعةفي أميركا الشمالية» المرموق عالمياً بتصنيف المركبات خلال اختبارات متمحورة حول عمليات التصادم الأمامي البسيط، التصادم الجانبي الأمامي الصغير، التصادم الجانبي والانقلاب، ويعمل على تقييم عناصر تخفيف الصدمة الموجودة ضمن المقاعد/مساند الرأس للحماية من إصابات الرقبة في حالات التصادم الخلفي. إضافة لهذا، يقوم المعهد بتقييم الأنظمة المتوفرة لمنع التصادم الأمامي والتي تهدف لمنع حصول الحوادث أو تخفيف أثرها. ويجب أن يكسب الفائزون بجائزة «أفضل اختيار للسلامة +» تصنيف «جيد» «Good» من ناحية حماية الركّاب في اختبارات التصادم الأمامي البسيط والاختبارات المتعلقة بصلابة الجوانب والسقف وعناصر الحماية في مساند الرأس، ويجب أن لا يقل التصنيف عن مقبول في اختبارات التصادم الجانبي الأمامي الصغير، وعلى الأقل الحصول على تصنيف أساسي فيما يخصّ منع التصادم الأمامي.

وقال أدريان لوند، رئيس معهد التأمين للسلامة على الطرقات السريعة»: «يتم منح جائزة «أفضل اختيار للسلامة +» بهدف تقدير عناصر السلامة الحديثة والمتطوّرة. وتتميّز «جنيسيس» الجديدة كلياً بهندستها المتمحورة ليس فقط حول حماية الركّاب عند حصول الحوادث، بل مساعدة السائق في تجنّب بعض أنواع الحوادث شيوعاً عبر نظامها الاختياري الأوتوماتيكي للكبح في الحالات الطارئة.»

تهدف باقة خصائص السلامة الفنية في «جنيسيس» الجديدة كلياً إلى منع حصول الحوادث وتعزيز مستويات سلامة الركّاب لأقصى الحدود في حال حدوث أي تصادم. وتستخدم السيارة تقنية جديدة لـ«السلامة المحيطية المتحسّسة» «Sensory Surround SafetyTM»، والتي تتضمّن «نظام الكبح الأوتوماتيكي في الحالات الطارئة» «AEB» الذي يتم استخدامه للمرّة الأولى لدى «هيونداي» والذي يستفيد من تقنية تعتمد على مجسّات التحسّس المدمّجة للمساعدة بتفادي حصول الحوادث المحتملة أو تقليل أثرها.

هيونداي جنيسيس الجديدة كلياً

«الاختيار الأفضل للتطوير العقاري» تؤكد أهمية دور القطاع الخاص في حل أزمة الإسكان في السعودية

شراكات إستراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص لإيجاد حلول طويلة الأمد لمعالجة النقص في المعروض السكني

شدّدت «الإختيار الأفضل للتطوير العقاري»، إحدى شركات الإستثمار والتطوير العقاري في الرياض، على أهمية دور القطاع الخاص في سد النقص الحاصل في عدد الوحدات السكنية في مختلف انحاء المملكة العربية السعودية. وجاء ذلك خلال مشاركتها في معرض جدة لتطوير المدن والإستثمار العقاري الخامس «سيتي سكيب جدة 2014» الذي اختتمت فعالياته مؤخراً وسط حضور بارز للمستثمرين وصنّاع القرار والمسؤولين الحكوميين وكبار المدراء التنفذيين الإقليميين والدوليين.

وقدّم سامر شقير، نائب الرئيس التنفيذي ومدير قسم الإستثمار لـ «الاختيار الأفضل»، خلال الحدث عرضاً تقديمياً مفصلاً تناول فيه واقع قطاع الإسكان في السعودية وأبرز التحديات التي بواجهها وسبل معالجتها، بالإضافة إلى إستعراض الفرص العديدة التي يوفرها هذا القطاع. ولفت شقير في عرضه التقديمي انّه على الرغم من التقدّم الملحوظ الذي أحرزته الحكومة السعودية في تلبية الطلب المتنامي على المساكن الإقتصادية في السوق المحلية، لا بد من العمل على ترسيخ علاقات التعاون بين شركات التطوير العقاري الخاصة ومؤسّسات القطاع العام في سبيل إيجاد حلول عملية وطويلة الأمد لأزمة الإسكان في السعودية، مشيراً إلى أن بعض هذه الشركات أجرت مفاوضات مع وزارة الإسكان السعودية لبحث سبل التعاون في هذا المجال.

وأضاف شقير: «نلحظ أن العديد من شركات التطوير العقاري القائمة في المنطقة قد انتقلت في أعمالها من التركيز على المشاريع السكنيّة الفاخرة إلى التركيز على الوحدات السكنيّة الإقتصادية في سبيل تلبية الإحتياجات والمتطلبات المتنامية للأسر ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. ونحن ندرك أن تقليص الفجوة بين العرض والطلب على الوحدات السكنيّة في السعودية يشكّل تحدياً كبيراً، ولذلك تقدّم الدعم الكامل للحكومة السعودية في جهودها الحثيثة للتغلّب على هذه المشكلة، وذلك من خلال توفير مجموعة شاملة من حلول الإستثمار والتطوير العقاري في السوق المحلية وكذلك في الأسواق الرئيسية الأخرى.»

وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن معظم المواطنين السعوديين لا يمتلكون شققاً سكنيّة خاصة بهم بل يقيمون في مساكن مستأجرة، نظراً لإرتفاع أسعار إيجارات الوحدات السكنيّة وعدم قدرتهم المالية على إستيفاء الشروط المطلوبة للحصول على قروض سكنيّة؛ إضافة إلى إرتفاع أسعار الأراضي وتكاليف الإنشاء.

سامر شقير

وعكفت الحكومة على معالجة مشكلة النقص في المعروض السكني من خلال تنفيذ سياسات وإصلاحات هيكلية متعدّدة، أهمها إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام 2011 عن تخصيص 250 مليار ريال سعودي لبناء 500 الف وحدة سكنيّة منخفضة التكلفة للمواطنين على مدار السنوات اللاحقة. كما تم في العام نفسه تاسيس وزارة الإسكان للإشراف على المشاريع السكنية القائمة في مختلف أنحاء المملكة، بالإضافة إلى إطلاقها مجموعة من البرامج الوطنية لتحديد آليات تملك الأراضي ومنح القروض السكنية وضبط أسعار الإيجارات العقارية. وعلاوة على ذلك، أمر خادم الحرمين الشريفين بزيادة قرض صندوق التنمية العقاري من 300 الف ريال إلى 500 الف ريال إعتباراً من عام 2011، فضلاً عن قيام وزارة الإسكان بوضع معايير أكثر سلاسة لتسهيل عملية منح القروض السكنية للمواطنين السعوديين. كما تشهد السوق السعودية حركة استثمارية ضخمة في مجال تطوير البنية التحتية المحلية وخصوصاً مشاريع المدن الإقتصادية.

وبالنظر إلى الشراكات الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المبادرات الحكومية الموجّهة، يتوقع الخبراء أن ينمو قطاع العقارات في المملكة العربية السعودية بنسبة 5.8 في المئة خلال العام الجاري. كما يُتوقع أن ترتفع نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بواقع 7.2 في المئة بالمقارنة مع 6.8 في المئة العام السابق. واختتم شقير: «دخل قطاع العقارات السعودي والذي يعد أكبر سوق عقارات في المنطقة، مرحلة من النمو والإزدهار في ظل تزايد الطلب على الوحدات السكنيّة. وتسعى «الإختيار الأفضل» إلى الإستفادة من هذه الطفرة العقارية من خلال توفير أفضل الحلول السكنية المستدامة وعالية الجودة في السوق المحلية وسائر الأسواق الإقليميّة الأخرى. وسنستمر في تقديم الحلول العقارية المتكاملة عبر شبكتنا الإستراتيجية الواسعة من المشاريع الضخمة والأسواق الرئيسية وقاعدة عملائنا رفيعة المستوى.» وفي نهاية العرض التقديمي، ناقش شقير دراستي حالة لواقع قطاع الإسكان في كل من تركيا والبرازيل، منوهاً بالتدابير الإصلاحية والسياسات السليمة التي اتّخذتها كل من الدولتين للتغلّب على النقص في معروضها السكني.

«الدار» الإماراتية تعلن ارتفاع أرباحها بالربع الأول

أعلنت شركة «الدار العقارية» الإماراتية ان أرباحها في الربع الأول من العام الحالي بلغت 453 مليون درهم اماراتي بنسبة زيادة قدرها 194 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وقالت الشركة في بيان صحافي ان إجمالي إيراداتها للربع الأول من العام الحالي بلغ 1.719 مليون درهم بزيادة بلغت ستة في المئة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وأضافت ان نمو صافي الأرباح في الربع الأول من العام الحالي تحقق نتيجة استمرار عمليات تسليم أعمال المبنى التحتية لحكومة أبوظبي وتسليم وبيع مجموعة من الوحدات في عدد من أهم المشاريع العقارية السكنية إضافة إلى ارتفاع الإيرادات المتكررة الناجمة عن محفظة العقارات الاستثمارية والفنادق التابعة للشركة.

وأوضحت الشركة انها نجحت في تخفيض مديونيتها بمبلغ 8.2 مليار درهم من ديونها المستحقة مبينة انها تواصل المضي قدما نحو تحقيق منافع التآزر الناجمة عن عمليات الإندماج التي توصلت لها في فترات عملها الماضية.

وذكرت انها بدأت في شهر أبريل الماضي مرحلة جديدة من المشاريع التطويرية حيث أطلقت ثلاثة مشاريع جديدة تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب خمسة مليارات درهم. وقالت الشركة انها تدرس حاليا 20 مشروعا مستقبليا بما يتوافق مع استراتيجية أعمالها المتمثلة بالاستفادة القصوى من محفظة الأراضي الواسعة التابعة لها وتحقيق القيمة المثلى لمساهميها.

«لاجارد»: الاقتصاد العربي يفقد تريليون دولار لعدم تمكين المرأة

قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد ، ان لديها تفاؤل نحو تحقيق استقرار اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ،وأكدت على هامش مؤتمر بناء المستقبل « الوظائف والنمو والمساواة في العالم العربي على أن اقتصادات دول المنطقة تتمتع باسس قوية يمكن البناء عليها فهناك ارتفاع في الصادرات والاستثمارات العامة ودلائل على أن الاستثمار الخاص سيزداد نموا غير انها تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات الشاملة ومواجهة مشكلة البطالة وخاصة للمرأة».

وقالت لاجارد –خلال الجلسة الأولى من اليوم الثاني للمؤتمر إنه «لو كانت دول المنطقة شجعت المرأة على دخول سوق العمل بقوة خلال العقد الماضي، لكانت قد حققت مكاسب قدرها تريليون دولار أمريكي كناتج تراكمي للاقتصاد».

ولفتت إلى انه على الرغم من البيئة الخارجية غير المواتية في بلدان التحول العربي إلى جانب الضغوط الداخلية المتصاعدة في بعض الدول على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والمالية إلا أن الموقف الاقتصادي في هذه الدول يبدو مبشرا،داعية صناع القرار في الدول العربية الاستجابة لتطلعات المواطنين لتحسين مستويات معيشتهم والالتحاق بسوق العمل.

الصين تخترق إفريقيا بخط سكة حديد

قامت الحكومة الصينية بتوقيع اتفاقية مع نيروبي تبلغ قيمتها 3.8 مليار دولار، لمد خط سكة حديد يربط ميناء مومباسا بنيروبي، ثم يمتد إلى باقي شرق إفريقيا. وبموجب الاتفاق يتحمل بنك إكزيم الصيني 90 في المئة من كلفة الأعمال الهادفة إلى استبدال الخط الحالي الذي يعود إلى فترة الاستعمار البريطاني ويمتد على مسافة 609 كيلومترات، وتتحمل كينيا 10 في المئة الباقية.

ومن المقرر أن ينطلق المشروع في أكتوبر ليستمر ثلاث سنوات ونصفا. وتنجزه شركة «تشاينا كومنيكيشن كونستركشن» كمتعاقد رئيسي. ثم تنطلق أعمال البناء لربط أكبر مدينة اقتصادية في شرق إفريقيا مع كمبالا وكيغالي وبوجمبورا وجوبا.

وتم توقيع الاتفاق في نيروبي بحضور الرئيس الكيني بوهورو كينياتا ورئيس رواندا بول كاغامي ورئيس جنوب السودان سلفا كير ورئيس تنزانيا جاكايا كيكويتي ورئيس أوغندا يوري موسيفيني.

ويأمل قادة شرق إفريقيا في مساعدة الصين على إقامة شبكة سكك حديد عصرية من شأنها ربط عاصمة بوروندي بوجمبورا مرورا بأوغندا ورواندا مع خط يربط جنوب السودان. وقال رئيس الوزراء الصيني لي كيكيانغ إن «هذا المشروع يظهر أن هناك تعاونا متكافئا، وهناك مصلحة متبادلة بين الصين ودول شرق إفريقيا، والسكك الحديد مجال مهم جدا في التنمية».

وقام رئيس الوزراء الصيني بجولة على 4 بلدان إفريقية هي الأولى منذ توليه مهامه العام الماضي، مظهرا رغبة الصين في تعزيز حضورها في القارة ودخول أسواق جديدة فيها.

النعيمي: مستعدون لتزويد الأسواق بكميات أكبر من النفط

قال وزير البترول السعودي علي النعيمي إن السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم مستعدة لتزويد الأسواق بكميات أكبر من النفط الخام إذا تفاقمت التوترات بين روسيا والغرب بسبب أوكرانيا وأدت إلى نقص في المعروض.

وأدى التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم إلى توتر أسواق النفط خلال الأشهر القليلة الماضية وجعل أسعار التعاقدات الآجلة لخام برنت تقترب من 108 دولارات للبرميل بعد وصولها إلى 112.39 دولار في الثالث من مارس آذار وهو أعلى مستوى لها هذا العام.

وقال النعيمي إن السعودية مستعدة لتعويض أي نقص قد يظهر. وأضاف إن إنتاج السعودية الحالي يبلغ نحو 9.6 مليون برميل يوميا في حين أن بوسعها انتاج 12.5 مليون برميل يوميا.

وانتجت السعودية 9.66 مليون برميل يوميا من النفط الخام في إبريل بزيادة عن انتاجها في مارس آذار والذي بلغ 9.566 مليون برميل يوميا وذلك حسبما ذكر مصدر صناعي مطلع على هذه المسألة.

ووردت السعودية 9.650 مليون برميل يوميا للسوق بزيادة عن 9.533 مليون برميل يوميا في شهر مارس.

وقال النعيمي ايضا على هامش مؤتمر في سول إن 100 دولار للبرميل سعر عادل للنفط. وأردف قائلا إن 100 دولار للبرميل سعر عادل للنفط الخام بالنسبة للجميع سواء المستهلكين أو المنتجين أو شركات النفط. وقال النعيمي إنه يجب على منظمة أوبك الابقاء على الحد الأقصى لانتاجها والذي يبلغ 30 مليون برميل يوميا خلال الاجتماع الذي تعقده في شهريونيو. وقال النعيمي للصحفيين على هامش مؤتمر إن الامدادات وافية بشكل كبير والطلب كبير والسوق مستقرة إلى حد ما. وأضاف إنه لا يوجد سبب لاجراء تغيير.

علي النعيمي